الأستاذ : فريد كورتل
رئيس المجلس العلمي للكلية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة – الجزائر –

واقع التجارة الإلكترونية بالبلدان العربية
وسبل تطويرها
إشارة خاصة لحالة الجزائر

إن تطور حركة الإتصالات الدولية وتعزيز التقارب الكوني وبروز مسمى -القرية الكونية- أصبح من الممكن عالميا أن تتوحد الجهود والكيانات السياسية والإقتصادية في إتحادات وروابط إقليمية ودولية تجمع بينها مصالح وأهداف مشتركة وهذا أدى بدوره في مجال الإقتصاد ، الى بروز فكرة منظمة التجارة العالمية – الجات – في التسعينات ، وهي منظمة تسعى الى توحيد حركة الإقتصاد العالمي عبر إلغاء الحواجز الجمركية والسياسية والقانونية التي تعيق إنتقال البضائع من قطر الى آخر ، ولعل الشركات متعددة الجنسيات هي أجلى نموذج في هذا الإتجاه ، ويوضح في الوقت نفسه ظاهرة العولمة الإقتصادية، وقد إستفادة الدول المتقدمة بشكل كبير من التقنيات الحديثة في مجالات الإنتقال وسرعة حركة الأموال في تعزيز إقتصاداتها وأصبح خيار المعلومات هو البديل الوحيد في سبيل التطور والنهوض الإقتصادي الذي ينشده الجميع ، وقد نجحت تجارب بعض الدول مثل الولايات المتحدة الإمريكية ودول الإتحاد الأوروبي في فرض سيطرتها الإقتصادية والمالية على أرجاء واسعة من العالم وهذه السيطرة والهيمنة تعززت أكثر بعد إنهيار ماكان يعرف بالمعسكر الشرقي ممثلا في الدول الإشتراكية هذا الإنهيار الذي رافقته ظواهر إقتصادية غيرت من منحى توجه الإقتصاد العالمي كظاهرة العولمة وبالتالي إنهيار مبدأ الاقتصاد القومي وبروز ما أصطلح على تسميته بالتجارة الإلكترونية التي ظهرت نتيجة لتطور أجهزة المعلوماتية ووسائل الإتصالات وظهور

الشبكة العالمية إنترنت ، هذه الأخيرة التي شملت تداول العديد من العمليات والخدمات كالحكومة الإلكترونية والأعمال المصرفية والتجارة الإلكترونية ...الخ .
والتجارة الإلكترونية موضوع بحثنا هذا تجاوز حجمها عالميا 300 مليار دولار /1/ حتى سنة 2001 أي قرابة عشرة أضعاف ماكانت عليه سنة 1998 وسط توقعات بأن تقفز قيمة هذه المبادلات الى 1300 مليار مع نهاية سنة 2003 ، وقد بدأت التجارة الإلكترونية أو التجارة عبر الإنترنت تفرض نفسها على الشركات متعددة الجنسيات وحتى على المؤسسات الصغيرة ، وقد غيرت رؤوية أصحاب المال والأعمال تجاه أساليب التجارة والتسويق التقليدية ، وباتت الوسيلة المفضلة للتجارة من استيراد وتصدير، وبدأت الشركات العالمية سباقا محموما لحجز مواقع متميزة على شبكة الأنترنت لتدشين تعاملها بأسلوب التجارة الالكترونية الذي يوفر الوقت والجهد والمال والقدرة على التغلغل ...واختراق كافة الأسواق دون الحاجة لأساليب التسويق المعمول بها حاليا .
وتمتد جذور التجارة الالكترونية الى سنوات السبعينات حيث بدأت بعض الشركات الأمريكية الكبرى باقامة شبكات خاصة بها ، تربطها بزبائنها و شركاء أعمالها ،وفق ما يعرف بمفهوم
المسهل للاتصال بين هذه الأطراف وبالتالي التقليل من التعاملات الورقية والبشرية بينها ،ولا تزال هذه الطريقة متبعة لحد الآن ، نظرا لأنها تساعد على التخفيض من التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة العمليات ، لدى حوالي 95 بالمائة من أكبر 1000 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية (2).
وحدث ذلك قبل أن تأخذ فيه العمليات عبر شبكة انترنت طريقها الى التطبيق ، لما لها من ميزة نسبية في انخفاض تكلفتها قياسا بتكلفة اقامة الشبكات الخاصة ، وتجهيزها من جهة واتاحة فرصة الوصول الى أسواق أكثر اتساعا من جهة أخرى بالاضافة الى صلاحية تطبيقها في مختلف أنواع الأعمال .
كل هذا أدى الى طرح العديد من الأسئلة الجديرة بالمناقشة حول مفهوم هذا المصطلح الجديد المتعلق بالتجارة الالكترونية ،وما ينجر عنه من تغيير في مفهوم التجارة كعملية لها أطرافها وحدودها الزمانية والمكانية ، فضلا عن مكانة أو موقع البلدان العربية ضمن هذا النوع من التجارة المتنامية .
فالتجارة الالكترونية بفهوم الأعمال " هي محصلة تفاعل قدرة انترنت الاتصالية ، مع أنظمة المعلومات التقليدية ، ويصبح مفهوم التجارة الالكترونية بهذا المعنى ، مفهوما واسعا ، يتضمن حزمة من الأدوات

والعناصر ووسائل الاتصال ، والسلع والخدمات المعروضة والبائعين والمشترين بطريقة غير مسبوقة من حيث الشكل ، لكنها امتداد و اعادة تشكيل للنشاط التجاري التقليدي ، ولا تعني اعادة تنظيم كلي للنشاط التقليدي ، بل التكيف للافادة من الوسط الجديد" (3) .
وما يستخلص من هذا التعريف أن كل مستوى من مستويات استخدام الأنترنت يصبح حركة ضمن منظومة التجارة الالكترونية .التي يمكن تعريفها أيضا حسب نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كونها " التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الالكتروني لبيانات متجاوزة عنصري الزمان والمكان" (4).
ويقول الخبير الاقتصادي الأمريكي نيكولاس بيترلي :" ان مفهوم التجارة الالكترونية يشير الى تسويق المنتجات عبر شبكة الأنترنت الدولية ، وتفريغ البرامج الالكترونية دون أن تذهب بنفسك الى المتجر أو الشركة ، وعلاوة على ذلك فان التجارة الالكترونية تشتمل على الاتصالات بين الشركات المختلفة بما يسهل عملية الشراء والبيع "(5).
انطلاقا مما سبق نصل للقول بأن التجارة الالكترونية تتضمن تبادل للمعلومات التجارية عبر مواقع الشبكات العالمية للمنتجات والسلع والخدمات والتجول وابرام عقد الشراء والبيع للمعروضات على مواقع الشركات والمؤسسات والأفراد على الشبكة العالمية واجراء التحويلات المالية الالكترونية بين حسابات العملاء .
ونخلص للقول بأن التجارة الالكترونية تسمح للمؤسسات أن تمارس أعمالها بطريقة لم تكن متاحة من قبل .

الأنترنت البنية التحتية للتجارة الالكترونية :

تشكل الشبكة العالمية الأنترنت البنية التحتية الأساسية للعولمة الاقتصادية وتعاملات التجارة الالكترونية ليؤدي ذلك الى سوق عالمي واحد تتوفر معلوماته أمام جميع البائعين والمشترين ، ولذا نجد أن أغلب الشركات والمؤسسات بادرت الى معرفة الأنترنت واكتساب مهارات التحكم فيه لدى موظفيها ، حتى يتسنى لها انشاء موقع خاص بها تعرض فيه منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع احتياجات ومتطلبات الزبائن مما يسهل عليهم استعراض كافة منتجاتهم ، واختيار المناسب منها سعرا ونوعا ، وابرام عقود الشراء والبيع.

فشبكة الانترنت ساعدت بشكل كبيرجدا في النمو السريع للتجارة الالكترونية.

نمو التجارة الالكترونية في العالم :

واذا جئنا لمعرفة واقع التجارة الالكترونية فنرجع الى تلك الدراسة التي قام بها مركز الأبحاث حول التجارة الالكترونية في جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999، أين تم تقدير حجم اقتصاد الأنترنت للمؤسسات المتواجدة في الولايات المتحدة فقط وهذا بالتركيز على رقم الأعمال وعدد العاملين وفق للجدول التالي:

	الايرادات التقديرية ألف دولار	عددالعاملين التقديري	متوسط الدخل بالنسبةللفرد الواحد (دولار)
البنى التحتية للشبكة	114982.800	372462	308708
البنىالتحتية للتطبيقات	56277.600	230629	244015
التسويق والوسطاء	58240.000	252473	230678
التجارة الالكترونية	101893.200	481990	211401
المجموع	331393600	1337554	247761

المصدر :

University of Texas at Austin business school. Center of R esearch on Electronic commerce.1999.

من خلال الجدول المذكور نلاحظ بأن رقم أعمال قطاع التجارة الالكترونية قد تجاوز 100 ملياردولار أي ما يعادل 3/1 ثلث اقتصاد الأنترنت .

وفي مقابل ذلك نسجل بأن دخل هذا القطاع (التجارة الالكترونية) وصل الى 5.3 مليار دولار عام 1995.واذا أجرينا مقارنة بسيطة نلاحظ بأن نسبة الزيادة السنوية بلغت حد 168بالمائة وهنا نشير الى أن الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة لم يتجاوز 3.8 بالمائة كمعدل زيادة (6). ونشير كذلك في هذا الاطار أنه هناك دراسة أخرى تناولت تقدير حجم الأنترنت عبر العالم توصلت الى أن قرابة 75 بالمائة من هذا الاقتصاد يتم توليده من قبل المؤسسات الامريكية (7).

فالتجارة الالكترونية شهدت نمو متزايدا سواء من حيث حجمها أو عدد مستخدميها..ففي الولايات المتحدة الامريكية الآن 50000 شركة تابعة للقطاع الخاص تستخدم الانترنت (8)، ومن خلالها التجارة الالكترونية في تسهيل تعاملاتها التجارية ، وتشير بعض المصادر الأمريكية الى أن حجم التجارة الالكترونية بين الشركات الأمريكية وصل (9) الى 300 مليار دولار سنة2001 ، ويتوقع الخبراء بأن تقفز الى 1300 مليار دولار سنة2003.

أما وضع التجارة الالكترونية في دول شرق آسيا فقد وصل حجمها في سنغافورة الى 800 مليون دولار في نهاية سنة1998.

وفي أندونيسيا والفلبين وتايلاندا بلغ حجم التجارة الالكترونية 400 مليون دولار ، ومن المتوقع بحلول سنة 2017 أن تصل الصفقات التي تبرم على شبكة الأنترنت الى 17 مليار صفقة تجارية سنويا (10) .

ويجب التنبيه في هذا الاطار الى أن انتشار استخدام الأنترنت في بلد ما قد لا يشكل ضمانا أكيد لقيام التجارة الالكترونية بصورة نشيطة ،فقد تناولت دراسة (11) أعدتها مؤسسة " أي بي.أم " IBM عن واقع التجارة الالكترونية في كندا فوجدت أنه بالرغم من كون كندا تبنت فكرة الانترنت وجسدتها منذ أول لحظة وأن نسبة مستخدمي الشبكة فيها أكبر من نسبة مستخدمي الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغوا 16 بالمائة سنة1997 ، و22 بالمائة سنة1998 بالمقارنة بالولايات المتحدة 10بالمائة سنة1997، و17 بالمائة سنة 1998، ولكن رغم ذلك فان المتسوقين من

خلال الشبكة في كندا وصلوا الى 10 بالمائة مقابل 34 بالمائة في الولايات المتحدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو اذا كان هذا واقع التجارة الالكترونية على المستوى العالمي ، فكيف هو واقعها بالبلدان العربية ؟.

واقع التجارة الالكترونية بالبلدان العربية :

ذكر وارن ايفانز أحد الخبراء في التجارة الالكترونية :" ...على الدول العربية اعتناق التجارة الالكترونية والتعليم الفوري، وذلك لتفادي العواقب المعادية للعولمة ، لأنه لم يعد هناك شيء يسمى الاقتصاد الوطني ...هناك اقتصاد محلي واقتصاد عالمي ، وينحصر دور الاقتصاد المحلي على تقديم الخدمات المباشرة فقط فيما يحتاج الجميع للاقتصاد العالمي ..." (12)

مما قاله وارن ايفانز نستنتج بأنه بات من الضروري مواكبة التطورات المرافقة للعولمة بما فيها مأصطلح على تسميته بالأنترنت ومن خلاله التجارة الالكترونية .

واذا جئنا لواقع التجارة الالكترونية في البلدان العربية فحسب دراسة نشرتها جمعية انترنت المصرية فان عدد المستخدمين للأنترنت بالبلدان العربية وصل سنة 1999 الى 600ألف مستخدم في 12 دولة عربية(13) وأكدت ذات الدراسة أن التجارة الالكترونية الموجهة نحو القطاع الاستهلاكي سبقت تلك الموجهة نحو قطاع الاعمال ، وبهذا بدأ ظهور محلات التجزئة الالكترونية في البلدان العربية مع بدأ توفير خدمة الاتصال بالأنترنت ، حيث نجد أن من أصل 600ألف مستخدم للأنترنت بالبلدان العربية 4بالمائة فقط يقومون بعمليات الشراء من خلال الأنترنت أي حوالي 24000 مستخدم بينما 96 بالمائة أي حوالي 576000 مستخدم للأنترنت يقومون فقط بتصفح صفحات الأنترنت دون القيام بالشراء أو ممارسة التجارة الالكترونية .

هذاوتنحصر أنواع السلع المشتراة من خلال التجارة الالكترونية بالبلدان العربية بالدرجة الأولى في (14)

الجدول رقم 2:
أنواع السلع المشتراة من خلال التجارة الالكترونية بالبلدان العربية

نوع السلعة	النسبة المئوية
برامج الكمبيوتر	23
الكتب	22
هدايا	10
أجهزة ومعدات الكمبيوتر	7
ألبسة	7
بطاقات سفر وحجز فنادق	7
حجز مواقع الواب	7
عطور	5
الكترونيات	5
أخرى	7

المصدر: دراسة للجنة التجارة الالكترونية المنبثقة عن جمعية أنترنت المصرية 1999.

وكما هو موضح في الجدول رقم 2 فان مشتريات برامج الكمبيوتر تصدرت قائمة السلع المتداولة في التجارة الالكترونية بالبلدان العربية بنسبة 23 بالمائة وتأتي العطور والالكترونيات في مؤخرة ترتيب السلع المطلوبة بنسبة 5 بالمائة .
وتجدر الاشارة أن البلدان العربية عرفت بدايات التجارة الالكترونية بعد سنة 1996 ، وقد بدأت فكرتها تنضج وتتطور نحو الاستخدام الأفضل مع تنامي استخدام الأنترنت ،أين ظهرت العديد من متاجر التسوق الالكترونية ، وأول متجر الكتروني في لبنان وهو " انترنت بوكيه " (15) و موقعه هو " www.internetbouquet.com.lb » ومتجر "شبكة الزهور المصرية" وموقعه " www.egyptflowers.net » وهما أول موقعان عربيان يدخلان عالم التجارة الالكترونية وتخصصها هو توزيع وبيع الزهور الحقيقية .
ثم بعدها بدأ تزايد المواقع العربية المتخصصة في التجارة الالكترونية فبرزت العديد

من المتاجر نورد بعضها في **الجدول رقم 3** :

اسم الموقع	البلد	عنوان الموقع	فئة النشاط
انترنت بوكيه	لبنان	www.internetbouquet.com.lb	الزهور والشكولا
شبكة الزهور المصرية	مصر	www.egyptflowers.net	الزهور
زهور الريفييرا	البحرين	www.riviera-flowers.com	الزهور
فضيات حبيس	لبنان	www.habis.com.lb	الفضيات والتحف
سوق بيشاي	مصر/الولايات المتحدة	www.beshay.com	التحف والتذكارات
التحف الشرقية	السعودية	www.oriental-antiques.com	مفروشات قديمة وسجاد
حلويات عبد الرحمن الحلاب	لبنان	www.hallab-ar.com.lb	الحلويات العربية
حلويات أمل البحصلي	لبنان	www.abohsali.com.lb	الحلويات العربية
حلويات زلاطيمو	الأردن	www.zalatimosweets.com	الحلويات العربية
حلويات رفعت الحلاب	لبنان	www.rhallab.com	//

المصدر:لجنة التجارة الالكترونية المنبثقة عن جمعية انترنت المصرية2000.

هذا بالاضافة لمواقع أخرى .
وكما هو ملاحظ فان محلات التجارة الالكترونية تنتشر بالبلدان العربية بالشرق الأوسط بصورة خاصة ، ففي دراسة قامت بها شركة ماكونال

انترناشيونال على 42 دولة تم اختيارها من بين دول العالم وفقا لخمسة شروط يتعين توافرها لدى الدولة لنقيس مدى استعدادها لدخول عالم التجارة الالكترونية وهذه الشروط الخمسة هي (16):

- مدى توفر خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية وانتشار شبكات الاعلام الآلي(الحاسوب) في العمل ،المنزل والمدرسة وقدرة المجتمع على الوصول اليها ومقدرته على تحمل تكلفة الربط بالشبكات.
- مدى التزام الدولة بوضع حلول للسوق المتعلق بالتجارة الالكترونية من خلال تشجيع القطاع الخاص وحماية المستهلكين.
- مدى توفر أمن المعلومات المتداولة في التجارة الالكترونية أي مدى توفير البنية المؤسساتية والتشريعية .
- مدى توفر رأس المال البشري أي الخبرات البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والخبرة المناسبة لدعم الأعمال الالكترونية.
- مدى توفير بيئة التجارة الالكترونية أي المعطيات التي تسمح بمزاولة الأنشطة التجارية الالكترونية في ظل القانون وتضمن حقوق المستخدمين ومدى قابلية النظام المالي لدعم عمليات هذا النوع من التجارة.

وقد أعطت نتائج الدراسة ترتيبا سمح لكل من مصر والعربية السعودية باحتلال المرتبتين 36 و40 على التوالي حيث تم اختيارهما من بين كافة الدول العربية التي شملتها الدراسة لكونهما تمران بمرحلة متقدمة في هذا المجال ، وقد تم اختيار الدول ال42 موضع الدراسة كونها مناطق نمو واعدة مستقبلا وتمثل 35 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويقطن بها 75 بالمائة من سكان العالم .

وهذا لا يعني أبدا أن البلدان العربية الأخرى بعيدة عن توفير البيئة المناسبة للتجارة الالكترونية أو بعيدة عن ممارستها بل هناك دول عربية أصبحت رائدة الآن كالامارات العربية المتحدة .

وكما هو ملاحظ فان التجارة الالكترونية تنتشر بالبلدان العربية الكائنة بالشرق الأوسط بصورة خاصة في حين أن بلدان المغرب العربي (ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب وموريتانيا)، فلا تزال بعيدة لحد الآن عن توفير بيئة للتجارة الالكترونية وحتى ممارستها، وهذا لعدة اعتبارات اقتصادية ، سياسية واجتماعية...

حجم التجارة الالكترونية بالبلدان العربية :

بلغ حجم التجارة الالكترونية بالبلدان العربية حتى نهاية شهر أوت 1999 مايقارب 11.5 مليون دولار(17)، وقدرت سنة 2001 بما يعادل250 مليون دولار أي بزيادة معتبرة عما كانت عليه قبل سنتين.
وفي دراسة صادرة عن شركة " فيزا " الدولية توقعت أن تصل قيمة أعمال التجارة الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط(18) الى حوالي 1 مليار دولار مع نهاية سنة2002 ، وقد تصل الى 3 مليارات دولار سنة 2003 .
وكما هو ملاحظ أن حجم التجارة الالكترونية في البلدان العربية مجتمعة لا يمثل سوى
11.5بالمائة تقريبا من حجم التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة خلال سنة 1999 أين وصل الى أكثر من 100 مليار دولار كما أوردنا في الجدول السابق ذكره ، وهذا راجع للعديد من الأسباب والى الصعوبات التي تواجه نمو التجارة الالكترونية بالبلدان العربية .

الصعوبات التي تواجه نمو التجارة الالكترونية بالبلدان العربية:

يمكن حصر أهم هذه الصعوبات في النقاط التالية :
- غياب منظومة قانونية تحكم التعاملات التي تتم في اطار هذا النوع من التجارة
- غياب عنصر الأمان الذي يؤدي الى احجام المشتري عن كشف معلوماته الخاصة كرقم بطاقة الائتمان وغيرها .
- الافتقار الى حضور البنوك وخدماتها في فضاء الواب وكذا انخفاض نسبة ملكية البطاقات الائتمانية والاجراءات التي تتبعها بعض البنوك قبل منح هذه البطاقات مثل المطالبة بايداعات نقدية مساوية للسقف الائتماني للبطاقة ،مما يحد بالتالي من انتشارها .
- عدم اتباع شركات التخليص والشحن سياسة "الدفع عند التسليم ".
- بطئ الشبكة أو الجهاز المزود الذي يعتبر عامل يجعل من عملية التنقل في المواقع عملية مملة وشاقة.
- أحادية اللغة المستخدمة في معظم المواقع " الانجليزية " خاصة اذا عرفنا أن البلدان العربية بها نسبة معتبرة من الأشخاص الأميين من جهة ومن جهة أخرى تأتي عدة لغات أجنبية كلغة ثانية بعد العربية منها الانجليزية ، الفرنسية والايطالية...

- بطئ الاستجابة لطلبات الشراء وآليات التسليم والتوزيع...الخ.
وبغية التذليل من هذه الصعوبات والحد من تناميها ، ومن أجل توفير بيئة مناسبة للتجارة الالكترونية فاننا نقترح .

واقع التجارة الإلكترونية بالجزائر :

إن واقع في الجزائر يؤكد اننا لا زلنا بعيدين عن ممارسة هدا النوع من التجارة العصرية ، فحتى الجهات الوصية على قطاع التجارة بالجزائر ممثلة في وزارة التجارة لا تعرف عن هدا الموضوع إلا إسمه ولا تملك أية معلومات عنه تخص المؤسسات الجزائرية.

لماذا لم تنتشر التجارة الإلكترونية بالجزائر ؟:

إن واقع التجارة الإلكترونية بالجزائر الدي مازال لم يبرح درجة الصفر يعكس أحد صور التخلف الإقتصادي وبالتالي عدم مسايرة الواقع العالمي وتكنولوجيا المعلومات ومرد دلك يرجع للكثير من الأسباب التي جعلت الجزائر لا تلحق بالركب العالمي في مجال الأنترنت وبالتالي ممارسة التجارة الإلكترونية نلخصها فيمايلي :

- إنتشار الجهل والأمية حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية وجود أكثر من سبعة ملايين أمي بالجزائر حتى سنة 2002 وهده الفئة تشكل قرابة ربع سكان الجزائر وهي لا تعي شيئا عن الأنترنت وبالتالي عن التجارة الإلكترونية .
- قلة مستعملي الإنترنت بسبب الأمية من جهة ولإرتفاع تكلفة إستعماله من جهة أخرى بحكم عدم وجود المنافسة في قطاع الإتصالات بالصورة المطلوبة .
- **عدم** إهتمام المؤسسات الإقتصادية بالجزائر بالإنترنت بالشكل المطلوب .
- **عدم** مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات الحديثة فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية حتى تستعملها في مجال التجارة الإلكترونية .

- **عدم** تناول هدا الموضوع بالدراسة والدعاية حتى يعرف من يجهله بوجوده.

ماذا تجني المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من وراء ممارسة التجارة الإلكترونية ؟

* فتح أسواق جديدة ، لأن التجارة الإلكترونية تتيح فرصة النفاد الى الأسواق المحلية والعالمة وبتكلفة أقل .

- سهولة الوصول الى المستهلكين .
- المساعدة على منح موقع تنافسي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية .
- تهيئة المؤسسات الجزائرية لمواكبة تكنولوجيا المعلومات ومزاحمة الشركات الأجنبية خاصة بعد الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .

على ضوء ما سبق ذكره في هذا البحث نصل لطرح جملة من الإقتراحات نرى بأنه من شأنها أن تؤدي الى تطوير ممارسة التجارة الإلكترونية بالبلدان العربية عموما والجزائر خصوصا.

الاقتراحات:

1- ضرورة تبني موقفا ليبراليا من نمو استخدام الانترنت في البلدان العربية حتى تتمكن الشركات العربية من منافسة مثيلاتها في العالم في هذا المجال.
2- على البلدان العربية أن تعمل على ازالة العوائق القانونية في أسواق الاتصالات
3- على البلدان العربية أن تعمل على تشجيع ومساعدة التوسع في البنية التحتية لشبكات الاتصال حتى تتمكن من استيعاب مايتوقع أن تسببه التجارة الالكترونية من زيادات هائلة في تدفق المعلومات والبيانات.

4- ضرورة تشجيع القطاع الخاص المستثمر في ميدان الأنترنت لأن ذلك يساعد على الابتكار والتوسع في الخدمات ، وتعظيم المشاركة وانخفاض الاسعار لن يتحقق الا في ساحة تحكمها مبادئ السوق.
5- تخفيض الرسوم على التكنولوجيا المعلوماتية المستورة حتى تتاح فرصة الحصول عليها من طرف فئات أوسع من المجتمع.
6- العمل على تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في مختلف المصارف.
7- ضرورة تدخل الحكومات العربية عن طريق دعم وتحقيق بيئة قانونية للتجارة بحيث تكون سهلة ومرنة وهذا بالاعتماد على القانون النموذجي للتجارة الالكترونية الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي " الأونسيترال " ليكون كقانون استرشادي ، يمكن الاستفادة منه كأساس عند اصدار قوانين وأنظمة التجارة الالكترونية .

وللاشارة فان هذا القانون يشتمل على مجموعة من القواعد والارشادات التي تهدف الى تهيئة بيئة قانونية أكثر ملائمة للتجارة الالكترونية من خلال الاعتراف بتبادل البيانات الكترونيا وقبول الرسائل الالكترونية وحجتها الاثباتية وتحديد المتطلبات اللازمة لذلك.

الهـــــوامـــــش:

1- جريدة الجزيرة السعودية ، صفحة مال وأعمال ، عدد 10455 ليوم الاثنين 20صفر 1422 الموافق للاثنين 14ماي 2001.
2- University of Texas at Austin Busiess School . Center of Research on electronic commerce1999.

3-عدنان الحسيني ، التجارة الالكترونية جولة في المواقع ، لجنة التجارة الالكترونية ، جمعية انترنت المصرية 1999.
4-محمد عباد ، التجارة الالكترونية ، 2000.
5-عبد القادر الكاملي ، التجارة الالكترونية ..حاضرا ومستقبلا ، لجنة التجارة الالكترونية المنبثقة عن جمعية انترنت المصرية 2000
6- University of Texas at Austin Busiess School . Center of Research on electronic commerce1999.
7- University of Texas at Austin Busiess School . Center of Research on electronic commerce1999.
8- University of Texas at Austin Busiess School . Center of Research on electronic commerce1999.
9- نواف التميمي،التجارة الالكترونية تسعى لتخطى الأسواق التقليدية،2001.
10- جريدة البيان الاماراتية ، عدد السبت 21 يوليو 2001
11-جريدة البيان الاماراتية ،عدد السبت 21يوليو 2001.
12- فواز جراح ، العرب مدعوون للتحضير لاقتصاد عالمي رقمي ، صحيفة 2001.
13- عدنان الحسيني ، التجارة الالكترونية ، لجنة التجارة الالكترونية ، جمعية انترنت المصرية ماي 1998.
14- عبد القادر الكاملي، التجارة الالكترونية حاضرا ومستقبلا ، لجنة التجارة الالكترونية المنبثقة عن جمعية انترنت المصرية2000.
15- عدنان الحسيني ، التجارة الالكترونية العربية ، لجنة التجارة الالكترونية ، جمعية انترنت المصرية 1999.
16-جريدة الجزيرة السعودية ، العدد 10447 الموافق ليوم الأحد 12 صفر 1422 الموافق ليوم الأحد 6ماي 2001.
17- عدنان الحسيني ، التجارة الالكترونية العربية ، لجنة التجارة الالكترونية ، جمعية انترنت المصرية 1999.
18- سامح حميتني ، جيتكس دبي 2000 من موقع www.gitex.com
19-نواف التميمي ، التجارة الالكترونية تسعى لتخطي الاسواق التقليدية ،2001

المراجع:

1- طلال عبود ، التسويق عبر الانترنت ،دار الرضا للنشر 2000.